

# دلتا النيل تتآكل تحت الإسمنت والملوحة [] كيف خسرت مصر 400 ألف فدان من أخصب الأراضي في 9 سنوات بينما تتسع فجوة الغذاء



الأحد 29 مارس 2026 06:30 م

كشفَ حديثُ الدكتور خالد فتحي سالم أستاذ التقانة الحيوية للمحاصيل أن دلتا النيل لم تعد مجرد مساحة زراعية كثيفة الإنتاج بل أصبحت نقطة خسارة مباشرة تمس الأمن الغذائي، لأن المنطقة التي لا تتجاوز 2.5 في المئة من مساحة البلاد تضم نحو 60 في المئة من الأراضي الزراعية، وهو ما يجعل أي تراجع فيها ينتقل فوراً إلى الغذاء لا إلى الفلاح وحده

## الدلتا تخسر أفضل أرض والدولة تؤجل المواجهة

أوضحَ الدكتور خالد فتحي سالم أن المشكلة لم تعد في ندرة الأرض فقط، بل في أن الدولة تفقد أفضل تربة لديها في المكان الأعلى إنتاجاً ثم تحاول التعويض لاحقاً في الصحراء بكلفة أكبر وزمن أطول، وهو ما يخلق خلافاً مباشراً في توازن الإنتاج والاستهلاك، لأن الفدان الذي يخرج من الدلتا لا يساويه فدان جديد في سرعة العائد ولا في خصوبة التربة

ولفتَ توصيف الخبير إلى أن ما يظهر على الورق كتراجع في الرقعة الزراعية يتحول على الأرض إلى نقص في الإنتاج المحلي وإلى ضغط على الاستيراد، لأن الدلتا تجمع عناصر لا تتكرر بسهولة مثل سهولة الري والبنية الزراعية والخبرة المتراكمة في القرى، وهو ما يجعل خسارة الفدان هناك خسارة في القدرة على الإنتاج قبل أن تكون خسارة في المساحة

وأكدَ الدكتور خالد فتحي سالم أن نزيف الدلتا يفتح الباب لصددمات السوق الخارجية، لأن الدولة عندما تفقد أرضها الأعلى إنتاجاً ترفع اعتمادها على الأسواق الخارجية، ثم تتأثر الأسعار المحلية بأي اضطراب في الشحن أو الحروب أو تقلبات العملات، وهو ما يحول إدارة الأرض إلى ملف اقتصادي ومعيشي لا يحتمل الإنكار أو التأجيل

## الزحف العمراني يتوسع وأرقام الفقد تتصاعد

أوضحَ الدكتور خالد فتحي سالم أن مصر فقدت خلال الفترة من 2011 إلى 2020 أكثر من 400 ألف فدان بسبب التعدادات والبناء العشوائي، وأن الخسارة السنوية تتراوح بين 30 ألفاً و50 ألف فدان، مع تركيز جزء كبير من الفقد داخل دلتا النيل، وهو ما يعني أن التوسع العمراني يلتهم أرضاً يصعب تعويضها وأن أدوات الردع لم توقف المسار

وفي ظل الزيادة السكانية التي تجاوزت 120 مليون نسمة أكدَ النص أن الطلب على السكن والخدمات زاد في المحافظات القريبة من القاهرة والكتل الحضرية الكبرى، ومع ضعف التوسع الرأسي الكافي اتجهت قطاعات واسعة إلى البناء الأفقي فوق التربة الزراعية، فتحوّلت قرى ومراكز داخل الدلتا إلى مناطق تستنزف الأرض بدل أن تنتج منها

وببيّنَ التفاوت بين المحافظات عمق الخلل، لأن الدكتور خالد فتحي سالم أشار إلى فقدان القليوبية نحو 15 في المئة من أراضيها الزراعية، وخسارة الشرقية أكثر من 70 ألف فدان خلال سنوات قليلة، وتعرض المنوفية لتعدادات على ما يقرب من 12 في المئة، وتراجع كفر الشيخ بنحو 10 في المئة، وهي نسب توثق نزيفاً مستمراً داخل قلب الإنتاج الوطني

## الملوحة والتغير المناخي يضربان ما تبقى من الداخل

أشارَ وزير الموارد المائية هاني سويلم في فبراير 2025 إلى أن ارتفاع ملوحة المياه الجوفية والتربة الزراعية في شمال الدلتا ينعكس مباشرة على انخفاض إنتاجية المحاصيل، وربط الوزير ذلك بارتفاع منسوب سطح البحر وتأثيره على المناطق الساحلية الزراعية، وهو ما يثبت أن التهديد لم يعد مرتبطاً بالبناء وحده بل بتدهور خصوبة الأرض المتبقية

وفي ظل هذا الضغط البيئي المتصاعد أوضح النص أن شمال الدلتا يواجه الغمر والملوحة في وقت واحد، وأن ارتفاع مستوى سطح البحر حتى بمعدلات محدودة يهدد مساحات معتبرة من الأراضي الخصبة، وأن الملوحة أصابت بالفعل أجزاء واسعة من التربة وأضعفت إنتاجيتها، وهو ما يعني أن بعض الأراضي تتراجع زراعياً قبل أن تتحول إلى عمران

وفي موازاة التحذير البيئي أكد الدكتور محمد علي فهيم رئيس مركز معلومات تغير المناخ بوزارة الزراعة أن القطاع الزراعي في مصر من أكثر القطاعات تأثراً بالتغيرات المناخية، وأن المواجهة تتطلب أصنافاً تتحمل الجفاف والملوحة مع إعادة ضبط الخريطة الزراعية، وهو ما يضع على الدولة واجبا تنفيذياً لا يكتفي بإعلان الخطر دون تغيير أدوات التعامل معه

### فجوة الغذاء تتسع وكلفة الاستيراد ترتفع

يرى الدكتور خالد فتحي سالم أن خسارة الدلتا تضرب الإنتاج الزراعي الوطني، لأن مصر تزرع نحو 9.7 مليون فدان منها قرابة 6 ملايين داخل الدلتا ووادي النيل، وأن فقدان الفدان في هذه المنطقة يعني فقدان أعلى درجات الخصوبة وسهولة الري والبنية الزراعية القائمة، بينما تتكلف الدولة مبالغ كبيرة لاستصلاح فدان بديل في الصحراء بعائد أبطأ

وأوضحت معادلة الإنتاج والاستهلاك اتساع الفجوة الغذائية، لأن مصر تنتج سنوياً نحو 9 ملايين طن من القمح بينما يتجاوز الاستهلاك 18 مليون طن، وتغطي الدولة النقص بالاستيراد، مع ارتفاع الاعتماد الخارجي في الذرة والزيوت النباتية، وكلما تقلصت الأرض الأخصب زاد الاعتماد على الخارج وازدادت قابلية الأسعار المحلية للتقلبات المفروضة

وفي هذا السياق قال نادر أمير إن مشروعات الاستصلاح الكبرى مثل الدلتا الجديدة وتوشكى وتطوير نظم الري تبدو ضرورية، لكنها لا تكفي وحدها إذا استمر فقدان الأرض الخصبة داخل الدلتا بالمعدلات نفسها، لأن الدولة لا تعوض بسهولة تاريخ التربة والبنية والخبرة، وأن المطلوب هو وقف النزيف قبل توسيع المساحة على الورق دون حماية الأصل

وفي النهاية فإن معركة الدلتا ليست فنية فقط، لأن الحفاظ عليها يتطلب تطبيق القانون على البناء المخالف وتخطيطاً عمرانياً يستوعب السكان خارج الحوض الزراعي، وسياسة مائية تقلل الفاقد وتزيد الإنتاجية، وأن التوسع في الزراعة المحمية والأصناف المقاومة للملوحة أصبح ضرورة تشغيلية لا خياراً تحسينياً، لأن كل فدان يضيع الآن يعني استيراداً أكبر غداً وتكلفة أعلى على الدولة والمواطن معاً